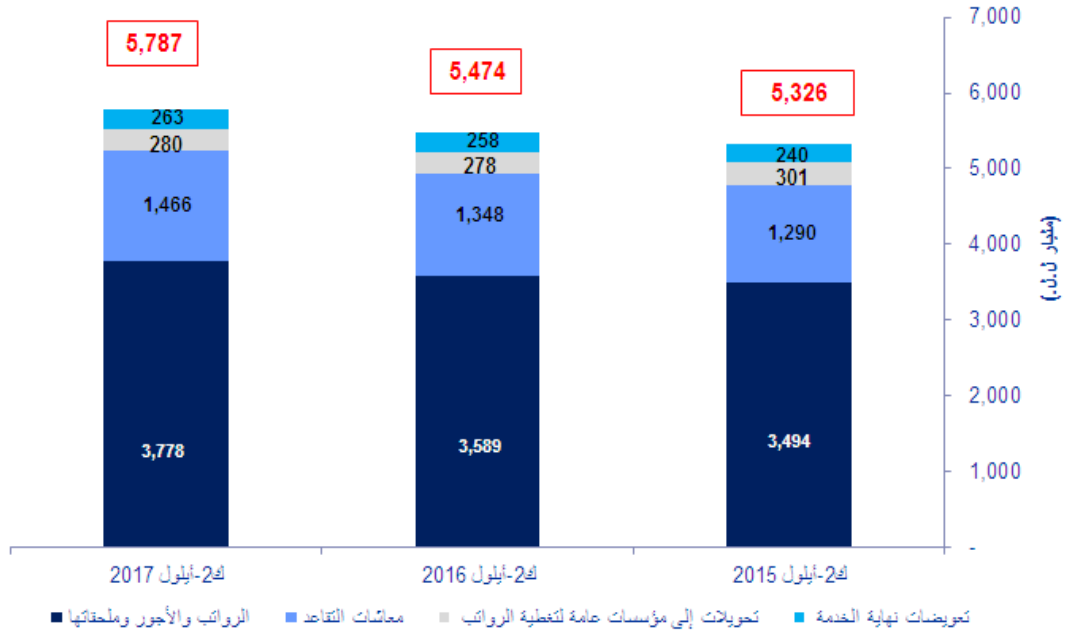


I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

ارتفع إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها¹ بقيمة 314 مليار ليرة (5.7 في المائة) خلال كانون الثاني - أيلول 2017 ليسجل 5,787 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 5,474 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2016². جاء هذا الارتفاع نتيجة الزيادة في الرواتب والأجور وملحقاتها (5.3 في المائة) ونمو بنسبة 7.7 بالمائة في معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة.

الرسم البياني 1: مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني - أيلول من الأعوام 2015، 2016 و2017



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I. حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

شكلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكون الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية³، حيث سجلت نسبة 67 في المائة خلال كل من كانون الثاني - أيلول 2015 وكانون الثاني - أيلول 2016، وارتفعت لتصل إلى 68 في المائة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2017. علاوةً على ذلك، شكلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 36 في المائة من إجمالي النفقات مع نهاية أيلول 2015، لتتخفّض إلى 34 في المائة مع نهاية أيلول 2016، ثم تعود وترتفع إلى نسبة 37 مع نهاية شهر أيلول 2017. تعود الزيادة في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من إجمالي النفقات إلى معدل نمو أعلى في المخصصات والرواتب وملحقاتها وتأثير سلسلة الرتب والرواتب الجديدة لموظفي القطاع العام (قانون رقم 46⁴) خلال الفترة المذكورة.

¹ تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

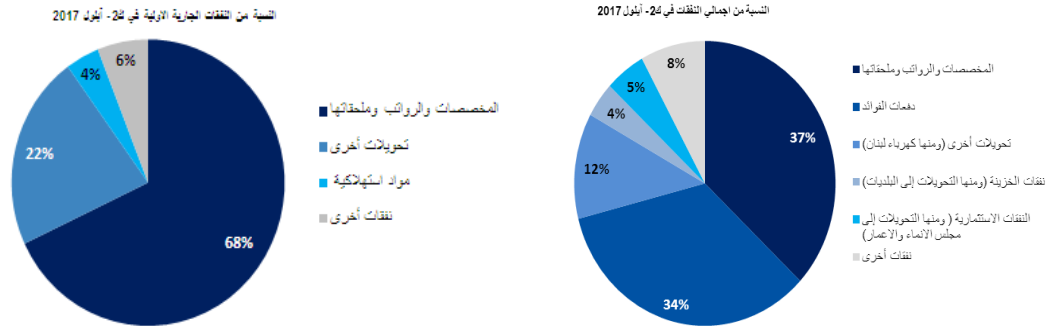
² إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر أيلول 2017.

³ تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء دفعات الفوائد وتسديدات أقساط الديون الخارجية.

⁴ تمّ إقرار القانون رقم 46 من قبل مجلس النواب في 18 تموز 2017، ووقعه رئيس الجمهورية في 21 آب 2017.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2017:

الرسم البياني 2: مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية في كانون الثاني - أيلول 2017



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام ومصالحات، نفقات مهام، وتعديلات محاسبية وخدمات خارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 189 مليار ليرة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2017، وذلك من 3,589 مليار ليرة خلال كانون الثاني - أيلول 2016 إلى 3,778 مليار ليرة خلال كانون الثاني - أيلول 2017. بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء هذه الزيادة إلى إرتفاع بقيمة (i) 220 مليار ليرة في الرواتب الأساسية والمنافع الأخرى للجهاز العسكري، (ii) 34 مليار ليرة في الرواتب الأساسية والمنافع الأخرى للجهاز المدني، (iii) 9 مليار ليرة في الرواتب الأساسية والمنافع الأخرى إلى موظفي الجمارك، و (iv) 43 مليار ليرة في إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة. قابل هذه الزيادات جزئياً إنخفاض بقيمة 117 مليار ليرة في الرواتب الأساسية وملحقاتها للجهاز التربوي.

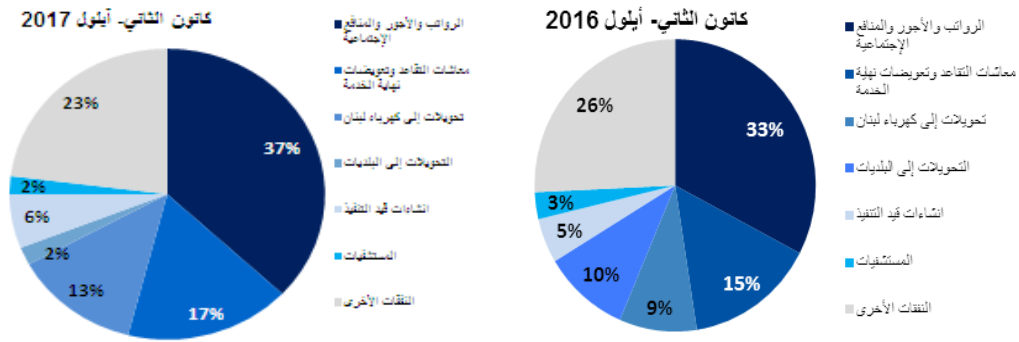
في التفاصيل، يعود الإرتفاع في الرواتب والأجور وملحقاتها إلى زيادة بقيمة (i) 126 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجيش و 53 مليار ليرة في الرواتب الأساسية لقوى الأمن الداخلي، (ii) 30 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجهاز المدني، و (iii) 26 مليار ليرة في التقديمات لقوى الأمن الداخلي. قابل هذه الزيادات إنخفاض بقيمة 105 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجهاز التربوي.

من حيث المكونات، شكلت الرواتب الأساسية 74 في المائة من مجموع مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني - أيلول 2017، تلتها التقديمات الإجتماعية (13 في المائة)، و من ثم المنافع الوظيفية (4 في المائة)، بينما شكّلت "النفقات الأخرى" و "التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 8 في المائة من المجموع.

علاوة على ذلك، شكلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 33 في المائة من إجمالي الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني - أيلول 2016، لترتفع إلى 37 في المائة من المجموع خلال كانون الثاني - أيلول 2017. يظهر الرسم البياني التالي مكونات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس⁵.

⁵ يعود السبب وراء ارتفاع حصة الرواتب والأجور وملحقاتها من الإنفاق الأولي إلى تراجع قاعدة إجمالي النفقات الأولية التي انخفضت سنوياً بنسبة 6 في المائة في كانون الثاني - أيلول من العام 2017 نتيجة تراجع التقديمات إلى البلديات.

الرسم البياني 3: مكونات الانفاق الأولى خلال كانون الثاني - أيلول 2016 وكانون الثاني - أيلول 2017



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الإنماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، رديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأندية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها - كانون الثاني - أيلول من العامين 2016 و2017

المجموع	نفقات أخرى /6		التقديمات الاجتماعية /5		المنافع الوظيفية /4		الرواتب والأجور الأساسية		(مليار ل.د.)	
	2017	2016	2017	2016	2017	2016	2017	2016		
2,448	2,227	2	1	492	467	67	68	1,887	1,691	الجهاز العسكري
1,560	1,434	0	0	308	309	44	43	1,208	1,082	الجيش
684	606	0	1	142	116	19	19	523	470	قوى الأمن الداخلي
157	144	1	0	32	30	3	3	121	111	قوى الأمن العام
47	43	0	0	11	12	1	3	35	28	قوى أمن الدولة
702	819	24	34	0	0	37	39	641	746	الجهاز التربوي
372	338	33	29	3	3	54	53	283	253	الجهاز المدني /1
224	181	224	181							مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة /2
33	24									الجمارك /3
0	0									غير مصنف
3,779	3,590	282	245	495	471	159	160	2,810	2,690	إجمالي الإنفاق

- تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
- إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تنوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
- تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
- تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان ورديات الضرائب).
- تتضمن تقديمات المرض والأمومة، الزواج، الولادة، الوفاة، الإستهفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
- تدفع النفقات الأخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها الموظفون، (3) مساهمة الدولة (بصفة رب عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A. II الرواتب والأجور الأساسية

سجلت الرواتب الأساسية لموظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الاجتماعية والمنافع الأخرى، 2,810 مليار ليرة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2017، بارتفاع بلغ 120 مليار ليرة (4.5 في المائة) مقارنة مع الفترة عينها من العام 2016. يعود هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى الزيادة في الرواتب الأساسية للجهاز العسكري.

a.A.II. رواتب وأجور الجهاز العسكري

تأتي الزيادة البالغة 11.6 في المائة في الرواتب الأساسية للجهاز العسكري بشكل رئيسي نتيجة ارتفاع مدفوعات المتأخرات لصالح الجهاز العسكري (من ضمنها 48 مليار ليرة للجيش و37 مليار ليرة لقوى الأمن الداخلي⁶). بالإضافة إلى ذلك، إرتفعت الرواتب المخصصة للموظفين الدائمين في كل من الجيش وقوى الأمن الداخلي بقيمة 76 مليار ليرة و17 مليار ليرة على التوالي. قابل هذه الزيادات بشكل جزئي إنخفاض في رواتب المتمرنين في قوى الأمن الداخلي بقيمة 4.4 مليار ليرة.

b.A.II. رواتب وأجور الجهاز التربوي

إنخفضت مدفوعات الرواتب والأجور الأساسية لصالح الجهاز التربوي بنسبة 14 في المائة خلال كانون الثاني- أيلول 2017 مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2016، لتصل إلى 641 مليار ليرة مع نهاية أيلول 2017. يعود هذا التراجع إلى انخفاض بقيمة: (i) 93.6 مليار ليرة (98 في المائة) في رواتب المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني، (ii) 18 مليار ليرة (13.1 في المائة) في رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الثانوي، و(iii) 30 مليار ليرة في "الرواتب الأخرى". قابل ذلك، بشكل جزئي، إرتفاع بقيمة 21 مليار ليرة في رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الإبتدائي.

c.A.II. رواتب وأجور الجهاز المدني

إرتفعت المدفوعات لصالح الجهاز المدني بقيمة 30 مليار ليرة (11.8 في المائة) خلال كانون الثاني- أيلول 2017 مقارنة مع الأشهر التسعة الأولى من العام 2016. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة العدل على الحصة الأكبر من إجمالي الرواتب والأجور خلال كانون الثاني- أيلول 2017، مع نسبة 18 في المائة من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني، تلتها وزارة الخارجية والمغتربين (16 في المائة)، وزارة المالية (11 في المائة) ورئاسة مجلس الوزراء (9 في المائة). (لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)

في التفاصيل، شهدت الرواتب والأجور الأساسية لموظفي وزارة المالية الإرتفاع الأبرز سنوياً بقيمة 8.1 مليار ليرة (33 في المائة) خلال كانون الثاني- أيلول 2017. في المقابل، تراجعت رواتب وأجور موظفي وزارة الخارجية والمغتربين بنسبة 3.7 في المائة، خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2017.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات - كانون الثاني- أيلول من العامين 2016 و2017

النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2017	ك-2-أيلول 2017	ك-2-أيلول 2016	(مليون ليرة)
18%	51,353	48,501	وزارة العدل
16%	46,266	48,024	وزارة الخارجية والمغتربين
11%	32,373	24,315	وزارة المالية
9%	26,585	22,494	رئاسة مجلس الوزراء
9%	25,008	23,902	مجلس النواب
6%	16,616	14,390	وزارة الصحة العامة
5%	14,704	11,579	وزارة الأشغال العامة والنقل
5%	14,340	11,700	وزارة الزراعة
3%	9,293	7,648	وزارة الداخلية
3%	8,936	8,003	وزارة الدفاع الوطني
13%	37,190	32,658	أخرى
100%	282,665	253,213	المجموع

⁶ إستناداً إلى القرار رقم 1960 تاريخ 2016/12/31 والقرار رقم 62 تاريخ 2017/01/17، تم دفع تقديرات مهنية وقدرها 1.5 مليار ليرة إلى ضباط عسكريين متخصصين إضافة إلى توظيف عناصر جدد وترقية العناصر الحاليين.

B. II. التقديمات الاجتماعية

ارتفع إجمالي التقديمات الاجتماعية لموظفي القطاع العام بقيمة 24 مليار ليرة (5.1 في المائة) ليجعل 495 مليار ليرة خلال كانون الثاني - أيلول 2017. تعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع بقيمة 26 مليار ليرة في التقديمات الاجتماعية لعناصر قوى الأمن الداخلي وزيادة بقيمة 2 مليار ليرة في التقديمات الاجتماعية لعناصر قوى الأمن العام. علاوة على ذلك، بقيت التقديمات الاجتماعية لصالح كل من أمن الدولة، الجهاز التربوي والجهاز المدني شبه ثابتة خلال الفترة المذكورة.

بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت التقديمات الاجتماعية لعناصر قوى الأمن الداخلي بشكل أساسي خلال الفترة المذكورة نتيجة زيادة في كل من نفقات الإستشفاء بقيمة 28 مليار ليرة ومنح التعليم بقيمة 2.9 مليار ليرة، والتي قابلها انخفاض في نفقات الطبابة بقيمة 2.1 مليار ليرة.

ومع ذلك، انخفضت التقديمات لصالح الجيش بقيمة 2 مليار ليرة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2017، نتيجة الإنخفاض بقيمة 21 مليار ليرة في منح التعليم وبقيمة 3 مليار ليرة في كل من نفقات الطبابة والتقديمات الاجتماعية. قابل هذه الإنخفاضات، بشكل جزئي، ارتفاع بقيمة 18 مليار ليرة في نفقات الإستشفاء وزيادة بقيمة 4 مليار ليرة في تقديمات المرض والأمومة.

C. II. اشتراكات ومساهمات الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة

بلغت اشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة 224 مليار ليرة خلال كانون الثاني - أيلول 2017، مقارنة مع 181 مليار ليرة خلال كانون الثاني - أيلول 2016.



لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال ب:
وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
تلفون: 8/981057 1 961
فاكس: 981059 1 961
بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb